التعليل النحوي والاحتجاج العقلي عند ابن فضّال المجاشعي(ت ٤٧٩ هـ) في كتابه(شرح عيون الإعراب) (الأسماء المرفوعة أنموذجًا)

مصطفى عبد علي جنبذ الكبيسي
أ.د. حيدر فخري ميران الزبيدي
جامعة بابل- كلية الآداب

Grammatical reasoning and rational argumentation in Ibn Fadhal Al-Majashi'i (d. 479 AH) in his book (Explanation of the Eyes of Grammar) (Raised nouns as an example)

Mustafa Abdul Ali Janbadh Al-Kubaisi
art925.mustafa.abad@student.uobabylon.edu.iq
Prof. Dr. Haider Fakhri Miran Al-Zubaidi
Haidar.meeran@yahoo.com
University of Babylon - College of Arts

ملخّص البحث

هذه دراسةٌ في التعليلِ النحوي والاحتجاج العقلي عِنْدَ ابن فَضّال المجَاشعي في كتابهِ (شرح عيون الإعراب)، وقد اتخذنا الأسماء المرفوعة أنموذجًا درسنا فيها التعليل والاحتجاج في ضوء ما يقع من خلاف سواء أكان على مستوى المذاهب والمدارس أو على مستوى الخلاف بين الأفراد، فالعلّةُ مردّها العقل في تحليل القواعد النحوية، فلا علة من دون عقل، ولهذا سخّرها النحويون من أجلِ تثبيت القواعد وتبرير مسالكها بغية إقناع المتعلِّم عن كُلِّ سببٍ أو نتيجة تظهرُ في الحكم النحوي.

الكلمات المفتاحية: التعليل النحوي، الاحتجاج العقلي، الأسماء المرفوعة، ابن فضال، عيون الإعراب

Abstract:

This is a study of grammatical reasoning and rational argumentation in Ibn Fadhal Al-Majashi'i's book (Sharh 'Uyun Al-A'rab). We have taken the raised nouns as a model in which we studied reasoning and argumentation in light of any disagreement that occurs, whether at the level of doctrines and schools or at the level of disagreement between individuals The cause is the reason for analyzing grammatical rules, for there is no cause without reason. For this reason, grammarians have harnessed it in order to establish the rules and justify their paths in order to convince the learner of every reason or result that appears in the grammatical ruling.

Keyword: Grammatical reasoning, rational argument, raised nouns, Ibn Fadhal, Eyes of Syntax

المقدِّمة:

هذا بحث في مفهوم التعليل والاحتجاج عند المجاشـــعي في الأســـماءِ المعربة المرفوعة، فيكون الاسمُ معربًا عند وجوه الإعراب المعروفة هي: الرفع والنصب والجر والجزم وكل واحد منها علم على معنى: فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليسَ إلا. وأمَّا المبتدأ وخبره وخبر (إنَّ وأخواتها) و(لا) التي لنفي الجنس واســـم (كان وأخواتها) واســـم (ما) و(لا) المشـــبهتين بـ(ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه[١].

أولًا: القول في المبتدأ

- رافعُ المُبتدأ:

قالَ ابن فضّال المجَاشِعي: ((إنَّ الرافع للمبتدأ هو الابتداء، وذلكَ أنَّ المعاني هي العاملة، وإنَّما جُعِلت الألفاظ دلالةٌ عليها))[٢].

إنَّ مســـألةَ رافع المبتدأ عندَ النحويين مُخْتلَفٌ فيها، ويظهرُ الخِلاف في هذهِ المســـألة بينّ النحويينَ في موضـــوعةِ العامل، فوقعَ الخلافُ بين البصـــريين والكوفيين في ذلك، فالبصـــريون اختلفوا في رافع المبتدأ، فمنهم من جعلَ المبتدأ مرفوعًا بالابتداء، ومنهم من جعلَ العامل ما في نفس المتكلِّم، وآخرون بتجرّدهِ منَ العوامل اللفظية، والعوامل اللفظية نحو: (كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها)، وما أشـبهَ ذلكَ، وأمَّا الكوفيون فهم على مذهبين، فالأوّل: هما يترافعان، والثاني: يرتفع بالعائد من الخبر[٣].

وجعلَ المجاشـــعي رافع المبتدأ هو الابتداء؛ لأنَّ المعاني هي العاملة فيه، والألفاظ لها دلالات في ذاتها، فكل لفظ من هذه الألفاظ له معنىً مُعيَّن. فمذهب سيبويه(ت:١٨٠ه) أنَّ رافع المبتدأ هو الابتداءُ من نحو: عبدُ اللهِ منطلِقٌ، والمرأةُ منطلِقةٌ[٤]. وحقُّ الابتداء فيه تجريده عن العوامل فهُوَ أول الْكَلَام وَأنَّمَا يدْخلُ الْجَار والناصـــب والرافع على المعمول ســـوى الِابْتِدَاء على الْمُبْتَدَأ فلا عامل فيه[٥]. لذا نرى الزجَّاج(ت:٣١١ه) قد جعل العامل في المبتدأ في نفس المتكلِّم؛ لأنَّ الاســـم لمَّا كانَ لا بُد لهُ من حديث يحدث عنهُ، صـــارَ هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ[٦]، فـ((المبتدأ رُفِعَ بالابتداء والخبر رُفِعَ بهما))[٧].

إنَّ المبتدأ مُعرّى من العوامل اللفظية، وتعرّى الاسـم من غيره في التقدير قبل أنْ يقترن به غيره؛ لأنَّ الكلام يضـعُ كُلَّ كلمة منهُ تدلُّ على معنًى ما، ثُمَّ تُركّب فيقترِنُ بعضُـها ببعضٍ، فتقعُ بها الفوائد المســـتفادة بإقترانها، وإنْ كانت كل واحدة منها قد دلَّت على معنى بعينه، ثُمَّ يدخلُ الناصِـــبُ على المبتدأ إمّا تأكيدًا، وإمّا لتغيير معنى؛ فالتأكيد نحو:(إنّ زيدًا قائمٌ)، والمعنى زيدٌ

قائمٌ، وتغيير المعنى ليتَ زيدًا منطلقٌ، والأصل زيدٌ منطلقٌ، مبتدأ وخبر، فدخلت ليت فنصبت ما كان مبتدأ وغيّرت المعنى، والرّافع الذي دخل على المبتدأ كان وأخواتها، وظننت وأخواتها إذا لم يسـمّ فاعلوها؛ كقولك: كان عبدُ الله منطلقًا، وظنّ بكرٌ أخاك، وهذان الرافعان هما غير الابتداء، ودخلا على الابتداء فأزالاه[٨].

فالابتداءُ عاملٌ معنويٌّ يرتبط بعاملٍ آخر وهو التعرِيةُ، فلا ابتداء دون تعريةٍ من العوامل اللفظية، لذا قال ابنُ عصفور (ت:٦٦٩هـ)، على مذهب القائلين بأنَّ المبتدأ مرفوع بتعريتِهِ: ((وهو الصـحيح عندي؛ لأنَّ التعرّي ثبَّتَ الرفع بشـرط. أن يكون الاسـمُ المعرَّى قد رُكِّبَ من وجهٍ ما، وذلكَ أنَّ سـيبويه حكى أنَّهم يقولون: واحدٌ واثنان وثلاثةٌ وأربعةٌ، إذا عدّوا، ولم يقصـدوا الإخبار بأسـماء العدد، ولاعنها، وذلك مع التركيب بالعطف، فإن لم تعطف بعضـها؛ على بعض كانت موقوفة، فقلتُ واحد اثنان ثلاثة أربعة، وكذلكَ المبتدأ أرتفع لتعرَّيه مع تركيبه بالإخبار عنهُ، إذن ثبت أنَّ التعرّي رافع))[٩].

وأضـافَ أبو علي الفارسـي(ت:٣٧٧هـ) إلى عامل الابتداء والتعرية عاملًا آخر، وهو إسناد الخبر فـ((الابتداء وصفٌ في المبتدأ يرتفعُ بهِ، وصفةُ المبتدأ أن يكون معرَّى؛ من العوامل الظاهرة ومسـندًا إليهِ شـيء، نحو زيدٌ منطلِقٌ، وعمروٌ ذاهِبٌ، والعِلمُ حسـنٌ، والجهلُ قبيحٌ، فزيد ارتفع بتعريتهِ من العوامل الظاهرة، نحو: إنَّ وكأنَّ وظننتُ ، وإسـناد. الانطلاق والذِهاب ونحوهما إليهِ))[١٠]. فالتعري من العوامل هو من وسم الاسم بالابتداء[١١].

وسـارَ ابن جنَّي(ت:٣٩٢هـ) على نهجِ أسـتاذهِ أبي علي الفارسـي في أنَّ رافعَ المبتدأ هو تجرَّدهُ عن العوامل اللفظية ، وإسناد الخبر إليه، نحو: محمدٌ قائمٌ، فمحمّد مرفوع بالابتداء وما بعدهُ خبرًا عنهُ[١٢].أمَّا الكوفيون فانقسموا على مذهبين:

الأوَّل: إنَّ المبتدأ. يرفع الخبر، والخبر؛ يرفع المبتدأ فهما؟ يترافعان، وذلكَ نحو: زيدٌ أخوكَ، وعمروٌ غُلامُكَ، وإنَّما قلنا: إنَّ المبتدأ يرتفع بالخبر. والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنَّا وجدنا المبتدأ لا بدّ؛ له من خبر، والخبر. لا بدّ له، من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما. عن الآخر، ولا يتمّ الكلام إلَّا بهما، إذا قلنا (زيدٌ أخوك) لا يكون أحدهما. كلامًا إلَّا بانضـمام الآخر إليه فلمَّا كان كل واحد منهما لا ينفك؛ عن الآخر، ويقتضـي صـاحبه اقتضـاءً واحدًا عمل كل واحد منهما في صـاحبه مثل ما عمل صـاحبه فيه؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع الآخر، ولا يمتنع أنْ يكون كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا، وقالوا: لا يجوز أنْ يقال: إنا نعني بالابتداء التَّعَرِّي من

العوامل اللفظية، لأنا نقول: إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذًا عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملًا[١٣].

الثاني: إنَّ المبتدأ يرتفع بالعائد من الخبر[١٤]. واحتجَّ ابن الخبّاز(ت:٦٣٩هـ) على المذهبين من الكوفيين، فالأوَّل بأنَّهُ ليسَ كل شيء يقتضي شيئًا يجبُ أنْ يعمل فيه، ممثلًا لهم بحرف النفي فهو يقتضي المنفي، وكذلكَ حرف الاستفهام يقتضي المستفهم عنهُ ومعَ ذلكَ لا يعملان فيما يقتضيانه، وإنَّما العمل منوطٌ بالاقتضاء، والاختصاص كحرفِ الجر؛ فإنَّهُ يقتضي الاسم ويختصُّ بهِ؛ فلذلكَ عمل فيهِ[١٥]، وأمَّا المذهب الثاني من الكوفيين، فوصفهُ ابن الخبَّاز بأنَّهُ فاسد من وجهين: أحدهما: أنَّ العائد مضمر، والمضمرات بعيدة عن العمل جدًّا؛ لأنَّها غير مُشابهة للفعل. وثانيهما: أنَّ هذا المضمر يكون في الصِلة، نحو (زيدٌ الذي مررتُ بهِ)، فلو كانَ هو العامل، لَعمِلتِ الصِّلةُ فيما قبلَ الموصول، وأنَّهُ غير جائز[١٦].

صفوةُ القولِ: إنَّ رافع المبتدأ عندَ المجَاشِعي هو الابتداء، وهو مذهب سيبويه ومن ذهب مذهبه، ومنهم المجاشعي، أي: أنَّ العامل المعنوي هو الذي رفعَ المبتدأ، فالابتداء هو الذي رفع المبتدأ، وقد أجاب ابن فضَّال عن علة ذلك في سؤاله: ((فإنْ قيل: لِمَ تركَ الابتداء بغير لفظ دال عليهِ؟))[١٧]. فأجاب مُحتجًّا احتجاجًا عقليًا قائلًا: ((قيل: جُعِلَ تركُ العلامةِ، علامةٌ لهُ ودلالةٌ عليهِ، منزلةُ ثوبين صَبغْتَ طرف أحدهما، وتركتَ الاخر غير مصبوغ الطرف، فيكون كل واحد منهما معروفًا عندكَ. هذا بالصبغِ وهذا بخلوّهِ من الصبغِ. وكذلكَ الابتداء لمَّا تُرِكَ بلا علامة، وجعل لغيره علامة كان معروفًا بذلك كما يُعرف غيره بالعلامةِ))[١٨]. ويُقوي ذلك قولهُ تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [١٩]، فابن مالك(ت:٦٧٢) احترزَ بقولهِ بأنَّ (خالقًا) مبتدأ، ولم يعدم عاملًا لفظيًا عدمًا حقيقيًا، بل عدمًا حُكْميًا؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة، فهي وإنْ وجدتْ لفظًا معدومة حكمًا، وقُيِّدَ العامل الذي عدمه المبتدأ بكونهِ لفظيًا، إشعارًا بأنَّ للمبتدأ عاملًا معنويًا، وهو الابتداء[٢٠].

- رفْعُ المبتدأ:

قالَ ابن فضّال المجَاشِعي: ((إنَّ المبتدأ فيهِ قولين: **أحدهما:** أنَّهُ أوَّل، فأعطي أوَّل الحركات وهي الضمة. **والثاني:** أنَّهُ أشبه الفاعل من حيث كانَ كل واحد منهما مع ما أُسنِدَ إليهِ، جملة يحسن عليها السكوت فرُفِعَ كما رُفِعَ الفاعل، وهذا قول المبرّد))[٢١].

خصَّ ابن فضَّال نصه النحوي عن علامة المبتدأ عند الابتداء والمخصوصة بـ(الضم)، والمحاجة في وجودها كعلامة نحوية للمبتدأ كما هي للفاعل، وهذا القول لاقى جدلًا بين النحويين

من قبل، وطبيعة الجدل والحِجاج لم تكن بالعموم من أنَّ للمبتدأ الضمّ قولٌ ثابتٌ، بل عند مبررات اختيار الضم وهم فيه بأوجه مختلفة، فمنهم من بيّنَ سبب جعل حركة رفع المبتدأ بالضمّة؛ لأنَّهُ أوَّل الكلام والضمّة أثقل الحركات، ومنهم من شبَّه رفع المبتدأ برفع الفاعل فحُمِل عليهِ، وبعضهم جعلَ الضمَة علم الإسناد(٢٢). وقد انتفع المجاشعي من ذلك كله وفيه تفصيل:

من المعلوم أنَّ الابتداء يقع على الجملة الاسمية حاله حال وقوعه على الجملة الفعلية، فالمشترك في ابتداء الاسم أو الفعل هو الابتداء المعنوي، وما يتبعه من التعرية في كليهما، قال المبرد(ت:٢٨٥ه): ((وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعًا؛ لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر إِذا قلتَ: قَامَ زيدٌ فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: الْقَائِم زيدُ))(٢٣). فعلامة الضمّ واقعة على المعرى من الابتداء، وهو المبتدأ في الجملة الاسمية، وعلى الفاعل المعمول إتباعًا من الفعل وهو العامل فيه؛ والحِجاج ههنا قائم لما للفعل والفاعل من تركيب لا يصح الاستغناء عنهما في الكلام، فلا فعل من دون فاعل، ولا فاعل من دون فعل، وعلامة هذا الفعل المعرى علامة الفاعل المعمول؛ لأنَّهما لا يتجزآن، بل أنَّ التقابل بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل يقع عن باب الإسناد، فأحدهما مسند، والآخر مسند إليه، لذا أكد الدكتور مهدي المخزومي بأنَّ الضمّة علم الإسناد دالة على الكلمة مسندٌ إليهِ، أو تابع للمسند إليهِ، والضمّة في العربية تؤدّي إلى ما يؤديهِ الفعل المساعد في غير العربية تُحقّقُ النسبةُ بينَ المسند إليهِ، والمسند، وليست في العربية من علم الإسناد غير الضمة، وأمَّا الواو في الأسماء الخمسة أو في جمع المذكر السالم، فليست بعلاقة مستقلّة، وإنَّما هي ضمّة ممطولة؛ لأنَّ الضمّة من الواو والفتحة من الألف والكسرة من الياء، وزعمَ المخزومي بأنَّ الضمّة ليست أثرًا لعامل لفظي أو معنوي، والمرفوعات أصالة هما الفاعل والمبتدأ، والمرفوعات تبعًا خبر المبتدأ، والتوابع(٢٤).

إنَّ الضمَّ عند ابن فضّال علامة الابتداء لما فيها من تنبيه ودلالة على التعرية من العوامل فكان الاحتجاج العقلي عنده يقوم على وجهين: ((الوجه الأوّل أختصَّ المبتدأ بالرفعِ لأنَّهُ أوَّل الكلام، فوجَبَ لمَّا اسْتُحِقَّ الإعراب، أنْ يُعْطى أوَّل حركة الحروف مخرجًا، وهي الضمَّة. أمَّا الوجه الآخر: هو أنَّ المبتدأ مُحْدَث عنهُ، كما أنَّ الفاعل مُحدَث عنهُ، فلمَّا استُحِقَّ الفاعل الرفع حَمَلَ المبتدأ عليهِ))(٢٥).

فالرافع للمبتدأ للاسم المبتدأ كونه مخبرًا عنه، لأنَّ كل مخبر عنه مقدم في الرتبة، فاستحقَّ من الحركات أثقلها؛ لأنَّ أوائل الألفاظ والكلام أوْلى بالثقل، وأحملَ لهُ، ألا ترى أنَّ الحذف،

والتغييرات إنَّما تلحق الأواخر تخفيفًا. أمَّا الوجه الآخر في استحقاق المخبر عنه الرفع، وذلك أنَّه أقوى حظًا في الحديث من المفعولات والمجرورات، فلمَّا كان حظُّه من الخبر أقوى، كان أوْلى الحركات به أقواها، وقوة الضـــمَّة وثقلها معلوم بالحسِّ وموجود بالضـــرورة، فاختير للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول، والمعنى المنقول[٢٦].

وعلَّلَ العُكبري(ت:٦١٦هـ) أنَّ. عمل؛ الابتداء الرّفع لوَجهَين: أَحدهمَا أنَّه قوي. بأوَّليته وَالرَّفع أقوى الحركات فَكَانَ؛ ملائمًا لَه أمَّا الوجه الثَّاني: إنَّ المبتَدَأ يشـــبه. الفَاعل في أنَّه لَا يكون، إلَّا اسـمًا مخبرًا، عَنه سَـابقًا في الوجود على الخَبَر[٢٧]. وسـارَ ابن الخبَّاز على نهجهم في رفع المبتدأ، فابن الخبّاز زادَ عليهم عندما ذكرَ أنَّه أشـــبهَ الفاعل من وجهين: فالأوّل: إنَّه محتاج إلى الخبر، كما أنَّ الفاعل محتاج إلى الفعل. أمَّا الوجه الثاني: إنَّه مســـندٌ إليه، كما أنَّ الفاعل مسندٌ إليه[٢٨].

صـفوة القول: إنَّ ابن فضّـال المجاشِـعي لجأ في تبرير الضـمّ عن طريق الاحتجاج العقلي في أنَّ الابتـداء أول فـأعطي الأول من الحركـات ويريـد من ذلـك الأول من المعربـات عنـد المرفوعات، وما يقابل قوة الابتداء في أقوى الحركات فيه، ولم يعقد المقارنة بين المبتدأ والفعل إنما خصَّ الفاعل لأنَّ الْمُبْتَدَأ يشـبه الْفَاعِل فِي أنَّه لَا يكون إلَّا اسْـمًا مخبرًا عَنهُ سَـابِقًا فِي الْوُجُود على الْخَبَر وهو في هذا الاحتجاج التمس من العقل طريقًا فيه، فضـــلًا عن النقل من تبرير المبرد وابن الوراق من قبل.

ثانيًا: القولُ في الخبر

- رافع الخبر:

عرضَ ابنُ فضَّـــال المجَاشِـــعي آراء علماء العربية في رفع الخبر، فذكر أنَّ مذهب البصريين على ثلاثة أقوال[٢٩]:

القول الأول: يرى أنَّ عـامـل الابتـداء هو من رفعَ المبتـدأ والخبر معًـا، وهـذا الرأي نســـبوه للأخفش(ت-٢١٥هـ).

القول الثاني: يرى أنَّ عامل الابتداء رفعَ المبتدأ، وإنَّ الابتداء والمبتدأ رفعَا الخبر، وهذا الظاهر من مذهب سيبويه.

القول الثالث: يرى أنَّ عامل الابتداء رفع المبتدأ، والمبتدأ رفعَ الخبر.

أمَّا مذهب الكوفيين فيذهبون إلى القول: إنَّ المبتدأ يرفع. الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لذا أقروا إنَّ المبتدأ والخبر يترافعان[٣٠]. وقد ردَّ ابن مالك على قولهم فلو كان الخبر رافعًا

للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعًا للخبر لكان لكل. منهما في التقدم .رتبة أصلية لأنَّ أصل كل عامل أنْ يتقدم على معموله فكان لا يمتنع: صـــاحبها في الدار، كما لا يمتنع في داره زيد، وامتناع الأول، وجواز الثاني دليل على أنْ التقدم لا أصلية للخبر فيه[٣١].

وهذه الأقوال الأربعة عند علماء العربية لم يرتضِ المجاشـعي منها إلَّا القول الأول الذي وافق فيه قول الأخفش، فقال: ((وأجودَ هذهِ الأقوال، القول الأوَّل؛ لأنّنا رأينا الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر تنصـبُ الاسـمين جميعًا، وهي بمنزلة الابتداء؛ لأنَّها تعاقِبهُ نحو: ظننتُ زيدًا قائمًا، فكما أنَّ ظننتُ عملت في الاسمينِ جميعًا، فكذلكَ ما حلَّ محلَّهُ يعملُ فيهما جميعًا))[٣٢].

هذا هو موقف ابن فضَّـال من رافع الخبر في نصَّـه الذي عرض فيه أقوال أهل العربية، ولعلَّ المطلع على جهود نحاة العربية القدامى يجد تصـورًا مختلفًا في الجزم أو عده عند عرض فلسـفة الرافع للخبر عند سـيبويه أو غيره، ولتبيان حقيقة الأقوال وتفصـيلها يتطلب عرضًـا في نصوص النحويين الساندة لهذه الأقوال التي نقلها المجاشعي التي انحصرت بالآتي:

١. **رافع الخبر**: العامل المعنوي وهو (الابتداء)، فكما كان هذا العامل سببًا لرفع المبتدأ فهو نفسه رافع المبني على المبتدأ. قال سـيبويه:((واعلم، أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شـيئا هو، هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ، فأما الذي يُبنى عليه شـيء هو هو **فإنَّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء**، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنَّه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأنَّ المبنى على المبتدأ بمنزلته))[٣٣]. وهذا النصُّ الذي يذكره سيبويه ينظر إلى التلازم بين الاسمين (المبتدأ والخبر) من حيث:

أ. العامل وما يترتب عليه من رفع، فالخبر هو المبني عليه من المبتدأ، فما يرفع هناك يرفع هنا، فقال سـيبويه: ((فالمبتدأ: كلُّ اسـم، أُبتدِئ ليُبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع))[٣٤]. وموقف سـيبويه من التسـمية للخبر تسـتمر على طول أبواب الكتاب، منها: ((هذا باب، من الابتداء يضمر فيه ما يُبنى على الابتداء))[٣٥]، و((هذا باب يكون المبتدأ فيه مضـمرًا ويكون المبنى عليه مظهرًا))[٣٦]؛ لأنَّ الابتداء، هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنَّه لا ينفكُّ عنه، ورتبتُه ألا يقع إلَّا بعده، فالابتداء؛ يعمل في الخبر. عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن. النار تُسَـخِّنِ الماء بواسـطة القِدْر والحَطَبِ، فالتسـخين إنما حصـل عند وجودهما لا بهما؛ لأن التسـخين إنما حصـل بالنار وحدها، فكذلك ههنا

الابتداء؛ وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلَّا أنه عامل معه؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل[٣٧].

ب. علاقة المبتدأ والمبني عليه من جملة الإسناد الاسمي، فالمسند هو المبتدأ والمسند إليه هو المبني عليه، قال سيبويه: ((فالمبتدأ الأوّل والمبنيّ ما بعده عليه فهو مسْنَد ومسنَدٌ إليه))[٣٨]. فجملة: هذا عبدُ الله معروفًا: ((هذا اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده، وهو عبد الله. ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتّى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله فالمبتدأ مُسْنَد والمبني عليه مسند إليه))[٣٩]. فهذان العاملان كانا سببين في إلزام عامل الابتداء للخبر كما كان للمبتدأ من قبل. وهو ما ذهب الزمخشري (ت-٥٣٨ه) حين قال: ((وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنَّه معنى قد تناولهما معًا تناولًا واحدًا من حيث أنَّ الإسناد لا يتأتّى بدون طرفين مسند ومسند إليه))[٤٠].

٢. **رافعُ الخبر**: هو الابتداء والمبتدأ، قال المبرد: ((فأمَّا رفع المبتدأ بالابتداء، ومعنى الابتداء التنبيه، والتعرية عن العوامل اللفظية، وهو أوّل الكلام ؛والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر))[٤١]. وتابعَه في هذا القول ابن السرَّاج[٤٢]. ونقل ابن الورَّاق العامل في الخبر بأحد الوجهين السابقين فقال[٤٣]: أَحدهمَا: أَنَّ الِابْتِدَاء وَحده عَامل فِي الْخَبَر، كَمَا كَانَ فِي المبتدأ، وَإِنَّمَا وَجب أَن يعْمل فِي الْخَبَر قِيَاسًا على العوامل اللفظية، نَحْو: (إِنَّ وَكَانَ وظننت) فَكل هَذِه عاملة فِي المبتدأ وَالْخَبَر؛ لِأَنَّ نَظِير الِابْتِدَاء (ظَنَنْت) لِأَنَّ (ظَنَنْت) قد عملت فِي المبتدأ وَالْخَبَر عملًا وَاحِدًا، وَهُوَ الرّفْع.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَنْ يكون. الْعَامِل فِي الْخَبَر الْمُبْتَدَأ، والابتداء جَمِيعًا، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأ لَا يَنْفَكّ من الِابْتِدَاء، فَلَا يَصح للْخَبَر معنى إِلَّا بمقدمتهما جَمِيعًا، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَا؛ جَمِيعًا العاملين. وكلا الْقَوْلَيْنِ جيد.

٣. **رافع الخبر** هو المبتدأ وحده، ونسبوا هذا القول إلى سيبويه، فقد ذهب أبو علي الفارسي أنَّ الخبر عند سيبويه يرتفع بالمبتدأ وحدهُ[٤٤]. ورجَّحَ ناظر الجيش (ت:٧٧٨ه) قول سيبويه، ووصفهُ بأنَّهُ أعدل المذاهب في أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ[٤٥].

والحقّ هو قول أبي علي الفارسي نفسه، قال العكبري: ((إِنَّ الْمُبْتَدَأ هُوَ الْعَامِل فِي الْخَبَر وَهُوَ قَول أبي عليّ وَهَذَا ضَعِيف لوَجْهَيْنِ: أَحدهمَا أَنَّ الْمُبْتَدَأ كالخبر فِي. الجمود والجامد لَا يعْمل وَالثَّانِي أَنَّ الْمُبْتَدَأ لَو عمل فِي الْخَبَر، لم يبطل بِدُخُول الْعَامِل اللفظيّ؛ لِأَنَّهُ لَفْظِي أَيْضا وَمن. مذْهبه أَنَّ الْعَامِل اللفظيّ لَا يعْمل فِي الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر))[٤٦].

واصبحَ الخلافُ يتعمَّقُ عند السيرافي(ت:٣٦٨ه) لرأي سيبويه حتَّى أنَّه لم يقدِّم صورة واضحة عن رأي سيبويه في هذه المسألة على الرغم من وضوح النصّ، فذهب إلى أنَّ لسيبويه عباراتٍ مختلفةً يوهم بعضها أنَّ الخبر (يرفعهُ المبتدأ) من خلال قولهِ، ويوهّم بعضهم أنَّ الابتداء (يرفع المبتدأ والخبر معًا)، وفيه وجه حسن آخر، وهو (التعرية الموجبة للرفع) قد وقعت على المبتدأ. والخبر، لأنَّ الخبر لم يدخل عليهِ عامل لفظي[٤٧].

نلحظ مما سبق اختلاف النحاة في رفع الخبر، فمنهم من جعل الابتداء والمبتدأ معًا يرفع الخبر، ومنهم جعلَ المبتدأ وحدهُ يرفعهُ، وقد ذهب المحدثون مذهب سيبويه، فذكر الدكتور شوقي ضيف أنَّ العامل في المبتدأ هو الابتداء، ويعمل المبتدأ فيما بعدهُ عمل الفعل، أي إنَّهُ هو العامل في الخبر، وكل ما يكون بعدهُ من مثلِ الحال[٤٨]. واحتجَّ الدكتور عبّاس حسن على كل مَن ذهب في أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وهذا رأي من عِدّة آراء لا أثرٌ لها في ضبطِ كل منهما، ولا في وضوحِ معناها، ومعنى الكلام، فالخبر في إهمالها، والاقتصار على معرفةِ أنَّ المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع كذلك[٤٩].

وخلاصة القول: إنَّ ابن فضّال المجَاشِعي رجَّحَ قول الأخفش وهو قول سيبويه من قبل وهذا القول استحسنه الكثيرون وخالف النحويون ما عداه اضعافًا أو تفنيدًا أو فسادًا. بأنَّ الابتداء رفع المبتدأ والخبر جميعًا ووصفهُ بأنَّهُ أجود الأقوال، فسارَ على نهجه الأخفش، والدليل على ذلك في قولهِ تعالى: مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ [٥٠]، فالأخفش ذكر بأنَّ الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معًا[٥١]. والعلة بحد رأيه أننا (رأينا الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر تنصبُ الاسمين جميعًا، وهي بمنزلة الابتداء؛ لأنَّها تعاقِبهُ نحو: ظننتُ زيدًا قائمًا، فكما أنَّ ظننتُ عملت في الاسمينِ جميعًا، فكذلكَ ما حلَّ محلَّهُ يعملُ فيهما جميعًا).

ثالثًا: الفاعل:

- رافعُ الفاعل:

رافعُ الفاعلِ عندَ ابن فضّال المجَاشِعي هو إسناد الفعل إليهِ إذ قال: ((إنَّهُ أرتفعَ بإسناد الفعل إليهِ، وكذلكَ يرتفع مع النفي والاستفهام. لا لأنَّهُ فعلَ شيئًا في الحقيقة ولكنَّكَ لمّا أسندتَ الفعل إليهِ ورفعتهُ كما يرتفع المبتدأ بإسناد الخبر إليه))[٥٢].

فالفاعلُ هو الاسم المرفوع المذكور قبلهُ الفعل. فأختلفَ النحويون في رافع الفاعل، فمنهم من قال أرتفعَ الفاعل بإسناد الفعل إليه، كما يرتفع المبتدأ بإسناد الخبر إليهِ؛ لأنَّ الفعل والفاعل

جملة يحسنُ السكوتُ عليها نحو قامَ زيدٌ، ومنهم من قال يرتفع الفاعل دون إسناد الفعل إليهِ، وإنَّما يرتفع على الفاعلية، ومنهم من أجازَ تقديم الفاعل على الفعل(٥٣).

وجعلَ المجاشعي رافع الفاعل بإسنادِ الفعل إليهِ، أي بوجود عامل لفظي يرفع الفاعل، وكذلك يرتفع مع النفي والاستفهام. ويرى سيبويه أنَّ الفاعل رُفِعَ ههنا؛ لأنّكَ قد شغلتَ الفعل بهِ ولا سواه(٥٤)، ومن الكوفيين خلف الأحمر(ت:١٨٠ه) الذي جعل رفع الفاعل على الفاعلية ونصب المفعول على المفعولية(٥٥)، وزعمَ هشام بن معاوية الضرير(ت:٢٠٩ه) إنَّ رافعهُ هو الإسناد(٥٦)، وأمَّا المبرِّد فيرى أنَّ الفاعل. هو الرفع ، وذلكَ نحو: قامَ عبدُ اللهِ، وجلسَ زيدٌ، إنَّما. كانَ الفاعل رفعًا لأنَّ الفاعل والفعل جملة، يحسنُ عليها السكوت، وتجِبُ. بها الفائدة للمخاطب، والفاعل والفعل بمنزلة المبتدأ والخبر؟ إذا قلتُ قام زيدٌ فهو بمنزلة، القائم زيد، والمفعول بهِ نُصِبَ إذا ذكرتَ منْ فعلَ بهِ ذلكَ(٥٧).

وانفرد ثعلب(ت:٢٩١ه) برأي مختلف، إذ قال: ((إذا كانَ الفعل من الاثنين جازَ رفعهما نحو: خاصمَ زيدٌ عمروٌ))(٥٨)، وهذا غير مألوف إلَّا على وجه التبعية، فقد منع ذلك الفرَّاء(ت: ٢٠٧ه)(٥٩)، ويُعلّلُ ابن السرّاج أنَّ الاسم الذي يرتفع بأنَّهُ فاعل هو الذي بنيتهُ على الفعل الذي بُنيَ للفاعل، ويجعل الفعل حديثًا عنهُ مقدّمًا قبلهُ كانَ فاعلًا أو لم يكن، والمعنى بنيتهُ على الفعل الذي بُنيَ للفاعل، أي ذكرتُ الفعل قبلَ الاسم لأنّ لو ذُكِرَ الفعل بعد الاسم لأرتفع الاسم بالابتداء ، وإنَّما قال الفعل الذي بُنِيَ للفاعل؛ ليُفرّق بينهُ وبينَ الفعل الذي بُنِيَ للمفعول(٦٠). وتابعهم أبو علي الفارسي وابن جنّي والزمخشري بأنَّ الفاعل يرتفع بإسناد الفعل إليهِ فأبو علي الفارسي وابن جنّي ذكرا أنَّ الفاعل يرتفع في الواجب وغير الواجب، فالواجب نحو جرى الفرسُ، وفي الواجب النفي نحو: ما قامَ زيدٌ، والاستفهام نحو هل يقومُ زيدٌ؟، ولا يجوز تقديم الفاعل عليهِ؛ فَإن لم يكن مُظهرًا بعده. فهو مُضمر فيه لا محالة تقول زيد قام فـ(زيد) مرفوع بالابتداء وفي قام ضمير زيد وهو مرفوع بفعله، والزمخشري ذكر أنَّ الفاعل حقّه الرفع، والأصل أنْ يلي الفاعل؛ لأنَّه كالجزء منه(٦١).

ونجدُ ابن يعيش(ت:٦٤٣ه) يذكر قول الزمخشري، وشرحهُ، بأنَّ الفاعل حقّه الرفعُ؛ يعني وخَصَّته من الحركاتِ الرفعُ. ورافِعُه ما أُسند إليه من الفعل، أو ما كان في معناه من الأسماء، مثالُ الفعل (قام زيدٌ)، رفعتَ (زيدًا) بـ(قَامَ). ومثالُ ما هو في معنى الفعل من الأسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفاتِ المشبَّهةِ بأسماء الفاعلين، نحو قولك: (زيدٌ ضاربٌ غلامُه، وحَسَنٌ وَجْهُه، ومضروبٌ أخوه)، فهذا في تقديرِ: يضرِبُ غلامُه، وحَسُنَ وجهُه، ويُضْرَب

أخوه؛ فارتفاعُ كل واحد من (الغلام) و(الوجهِ)، و(الأخ) كارتفاع (زيدٍ) بالفعل قبله من قولك: (ضَرَبَ زيدٌ). وربما قال بعضهم في عِبارته: (الفاعلُ ما ارتفع بإسناد الفعل إليه)، وبعدَ ذلكَ حكمَ ابن يعيش على قول الزمخشري وهو في الحقيقة غير جائز؛ لأنَّ الإسناد معنًى، ولا خلافَ أنَّ عاملَ الفاعل لفظيّ[٦٢].

وهنا يمكن القول: إنَّ رفع الفاعل عندَ سيبويه وجمهور البصريين هو إسناد الفعل إليهِ، أي بوجود عامل لفظي هو الذي يرفع الفاعل. واحتجَّ ابن الخبَّاز على ابن جنّي أنَّ ذلكَ فيه نظرٌ؛ لأنَّ الفاعل لم يرتفع بنفس الإسناد، وإنَّما ارتفع بالمسند، والإسناد شرط في وجود الرفع، وإنَّما جعلنا المسند هو الرافع، لأنَّ الفعل هو المقتضي للفاعل فكان هو العامل فيه[٦٣].

وعندَ جمهور البصريين يجب تقديم العامل على الفاعل، وأمَّا الكوفيون فأجازوا تقديم الفعل عليه[٦٤] وردَّ أبو البركات الانباري على خلف الأحمر ووصف قوله بالفاسد إذ قال: ((وأمَّا ما ذهبَ إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية، والفاعلية فظاهرهُ الفساد؛ لأنَّه لو كان الأمر كما زعم لوجب أنْ لا يرتفع ما لم يُسَمَّ فاعله نحو (ضُرِبَ زَيْدٌ) لعدم. معنى الفاعلية، وأنْ يُنْصَبَ الاسم في نحو (مات زيدًا) لوجود معنى المفعولية، فلمَّا ارتفع ما لم يسم فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو (مات زيد) مع عدم معنى الفاعلية؛ دلّ على فساد ما ذهب إليه))[٦٥]

ومن المحدثين الدكتور أحمد عبد السّتّار الجواري الذي احتجَّ أيضًا على قول خلف الأحمر، ومن ذهبَ مذهبهُ وهو قول (الرفع علم الفاعلية)، أنَّهم يلاحظونَ صفة مشتركة بين الأسماء المرفوعة، ومهما يكن من شيء فإنَّ هذا القول تنقصهُ الدقّة بلا شكّ، بل هو لا يَصْدّق على حقيقة الرفع كُلها، وذلكَ أنَّ خبر المبتدأ، وخبر (إنَّ) لا يمكن أنْ يدخل في معنى الفاعلية بحال من الأحوال، وكذلكّ أنَّ معنى الفاعلية قد لا يكون واضحًا احتذى في الأسماء المرفوعة المسندة إليها الأفعال، كما هو الحال في أفعال السجايا، وما هو بسببٍ منها، نحو: شرفَ مقامُ محمّد، كما أنَّهُ غير مفهوم بالطبع في المبتدأ المتّصف بالخبر نحو: محمّدٌ نبيلٌ، وهذا المعنى معنى الفاعلية لا يكون على حقيقتهِ إلَّا في الأسماء التي تسندُ إليها أفعال دالَّة على أحداث مادية في الغالب نحو: خرجَ زيدٌ، وكتبَ محمّدٌ، فالاسم هنا هو فاعل الخروج، وفاعل الكتابة، وأمّا قولنا فرحَ عليٌّ، وكرُمَ أصلُهُ، فليسّ هذا من معنى الفاعلية في شيء، إنَّما هو اتصاف الاسم المرفوع بالفعل لا غير[٦٦].

صفوة القول: إنَّ ابن فضّال المجَاشِعي سارَ على نهج أبو علي الفارسي، وابن جنّي في رفع الفاعل، فإنَّ قولهُ أيضًا يوافق قول البصريين، ويخالف الكوفيين، وأرجّحُ قول المجاشعي ومن ذهبَ مذهبهُ في أنَّ رفع الفاعل بإسناد الفعل إليهِ كما في قولهِ تعالى: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ﴾[٦٧]، أي أُسندَ إليهِ فعل تام متصـرِّف لرفع الفاعل وهو(الله)[٦٨]. وهو احتجاج عقلي فهو يرى أنَّك (لمَّا أسـندتَ الفعل إليهِ ورفعتهُ كما يرتفع المبتدأ بإسناد الخبر إليه).

-اختيارُ الرفعُ للفاعلِ:

قال ابن فضّـال المجاشِـعي: ((إنَّهم أرادوا أنْ يُفرّقوا بينَ الفاعل والمفعول. فإنْ قيل: فلِمَ كان الفاعل أولى بالرفعِ؟ قيل: لقلّتهِ وذلكَ أنَّ الفاعل واحد والمفعولات كثيرة. فأرادوا تكثيره فأعطوه الضـمّة. وجواب ثانٍ: وهو أنَّ الضـمَّة ثقيلة والفتحة خفيفة، فأعطوا الضـمّة الفاعل لِيقِلَّ في كلامِهم ما يستثقلون، وأعطوا المفعول الفتحة، ليكثُرَ في كلامهِم ما يستخفون. وجواب ثالث: وهو أنَّ الفاعل يشبه المبتدأ من حيث كانَ كل واحد منهما معتمد البيان، فأُعطيَ الضمَّة كما أُعطيها المبتدأ))[٦٩].

لقد ذكرَ العلماء أوجهاً متعدّدة في اختيارِ الرفعُ للفاعل، فالمجاشـعي ذكر ثلاثة أوجه، فالأوّل: أنَّ الفاعل واحد، والمفاعيل كثيرة فأُعطِيَ الضمة للفاعل، والوجه الآخر: أنَّ الضمَة ثقيلة فأُعطيت للفاعل، وجعلوا الفتحة للمفاعيل، وأمَّا الوجه الثالث: فإنّهُ يشـبه المبتدأ وهي الضـمّة، والسيرافي ذكرَ في ذلك وجوه؛ منها: أنَّ الفاعل واحد والمفعول جماعة؛ لأنَّ، الفعل قد يتعدَّى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة، ويتعدَّى إلى المفعول له، والمفعول معه، ويتعدَّى إلى ظرف الزمان، والمكان، والحال والمصـدر، فكثر فاختير؛ لهم أخفّ الحركات، وجعل للفاعل إذ كان واحدًا أثقلها؛ لأنَّ إعادة ما خفَّ تكريره في الأسماء الكثيرة أيسر مئونة ممَّا يثقل ووجه ثانٍ: وهو أنَّ الفاعل أوّل؛ لأنَّ ترتيبه أنْ يكون بعد الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يسـتغني عنه، ويجوز الاقتصـار عليه دون المفعولين، والمفعول بعد الفاعل في ترتيبه، فلمَّا كان كذلك وكانت الحركات مختلفة المواضـع لاختلاف مواضـع الحروف المأخوذة منها هي وذلك أنَّ الحركات ثلاث: الفتحة مأخوذة من الألف، ومخرج الواو من بين الشفتين، ومخرج الياء من وسط اللسان، ومخرج الألف من الحلق، فأوّل هذه المخارج وأقربها متناولًا الواو، فجعلوا الحركة المأخوذة منها لأوّل الأسماء رتبة، وآخرها لآخرها رتبة، وهاتان علتان مرضيتان[٧٠].

وقد بيّن ابن الورّاق(ت:٣٨١هـ) أنَّ في رفع الفاعل أربعةُ أوجه[٧١]:

أحدها: إنَّهم فصلوا. هذا الفصل بين الفاعل، والمفعول به بالنّصب؛ لأَنَّ الفاعل، أقلّ من المفعول في الكلام، وذلك، أَنَّ الفعل الَّذي يتعدَّى يجوز أَنْ تعديه إلى أَربعة أَشياء، فلمَّا كان الفاعل أقلّ في الكلام، من المفعول جعلت له الحركة الثَّقيلة، وجعل لما؛ تقدَّم في كلامهم الحركة الخفيفة ليعتدلا.

والوجه الثاني: وهو أَنَّ الفاعل قد بينا أَنَّه مشبه للمبتدأ، إذ كان هو والفعل جملة، فحسن عليها السّكوت، كما أَنَّ المبتدأ والخبر جملة يحسن عليها السّكوت، فلمَّا وجب للمبتدأ؛ أَن يكون مرفوعًا، حمل الفاعل عليه.

والوجه الثالث: وهو أَنَّ الفاعل، لما كان في التّرتيب أسبق من المفعول وجب أَنْ يعطى حركة أول، الحرف مخرجًا كما أَنَّه قبل المفعول، وإنَّما وجب الابتداء بالفاعل على المفعول؛ لأَنَّه الفعل منه يحدث، فصار أَحق بالتقديم من المفعول، فوجب، لهذه العلَّة أَنْ يرتب قبله، وأَيضًا فإنَّ الفعل يستغني؛ بالفاعل عن المفعول ، نحو: قامَ زيد ، فصار المفعول فضلة يذكر بعد الفاعل، فلهذا وجب تقديم الفاعل عليه.

والوجه الرابع في استحقاق الفاعل الرّفع: إنَّ الفاعل أقوى من المفعول؛ لأَنَّه يحدث الفعل، فوجب أَن يعطى أقوى الحركات، وهو الضَّم، والمفعول، لما كان أنقص أُعطي أَضعف الحركات، وهو الفتح، وأعتمد على هذه العِلّة ابن جنّي، والجرجاني، وأبي بركات الأنباري، وابن يعيش وابن، هشام من المتأخرين(٧٢).

كما تابع أبو البركات الأنباري(ت:٥٧٧ه) ابن الورَّاق في أوجه رفع الفاعل وزادَ على ذلكَ وجهٌ حين قال: ((أنّ هذا السؤال، لا يلزم؛ لأنَّه لم يكن الغرض إلَّا مجرّد الفرق، وقد حصل، وبأَن أنَّ هذا السؤال لا يلزم: لأنَّا لو عكسنا على ما أورده السائل، فنصبنا على الفاعل، ورفعنا المفعول؛ لقال الآخر: فهلا عكستم؟ فيؤدي ذلك إلى أنْ ينقلب السؤال، والسؤال متى انقلب، كان مردودًا؟ وهذا الوجه ينبغي أنْ يكون مُقدَّمًا من جهة النظر إلى ترتيب الإيراد، وإنَّما أخرناه؛ لأَنَّه بعيد من التحقيق))(٧٣).

ويرى الدكتور إبراهيم مصطفى أنَّ للنحاة الأوائل يدًا طولى في تقعيدِ القواعدِ النحوية الموجودة بينَ أيدينا الآن، ثُمَّ جاء النحّاة فزخرفوهُا وعقَّدوهُا ما شاءَ لهم من التعقيد، وفي رأي الاستاذ إبراهيم مصطفى أنَّ عرب الجاهلية يتبعون في الإعراب ثلاث قواعد فقط، على المنوال الآتي(٧٤):

١. كانوا يضعون الضمَّةَ على آخرِ كُلّ كلمة يتحدثون عنها أو يسندون إليها خبرًا، أي أنَّ الضمةَ كانت عندهم علامة الإسناد بوجه عام، وجاء النحاة بعد ذلك فوضعوا قواعد المبتدأ

والفاعل ونائب الفاعل واســم كان واخواتها وما أشــبه، مع العلم أنَّ العرب الأولين لم يكونوا يفهمون من هذه القواعد العويصة شيئًا.

٢. كان العرب يجعلون الكسرة علمًا للإضافة، فلا فرق عندهم بين المجرور بالحرف أو المجرور بالإضافة. وإنَّما صارت الكسرة في نظرهم علامة الإضافة لما فيها من شبه بياء النسبة، ومعنى هذا أنَّهم كانوا يعربون لغتهم على نمط ساذج يمكن فهمه بالسليقة.

٣. وكانوا يضعون الفتحة على آخر كل كلمة غير مجرورة أو مرفوعة.

أمَّا الدكتور مهدي المخزومي فذكر أنَّ الفاعل في الجملة الفعلية ينقسم على قسمين: الأوّل المبني للمعلوم الذي يفعلُ الفعلُ ويُحدثهُ، أمّا القسم الآخر فهو المبني للمجهول الذي يقوم بالفعلِ، ويتســلّمهُ من الفاعل الحقيقي نحو: أكرمَ خالِدٌ أخاهُ، واكرِمَ أخو خالد، والضــمّة فيهما تُؤكِّد أنَّهما بمنزلة موضوع واحد لهُ دلالة إعرابية واحِدة، لا دلالتان(٧٥).

صـفوة القول: إنَّ ابن فضّــال المجاشِـعي ذكر لناَ ثلاثة أوجه في رفع الفاعل، فهو متابع لنهج البصــريين، وانتفع من ابن الورَّاق عندما جعل لرفع الفاعل أوجه متعدِّدة شــبيه لما ذكرها المجاشعي محتجًا بحججه وعلله.

رابعًا: نائب الفاعل:

-رفعُ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعِلهُ:

ذكرَ ابن فضّال المجَاشِعي قول سيبويه، والأخفش، فسيبويه أُسنِدَ الفعل إليهِ كما أُسنِدَ إلى الفاعل، وليسَ هو منقولًا عن غيرهِ، وأستدلَّ على ذلكَ بأنَّ العرب قد بَنتْ أفعالًا للمفعول لم تُنطق لها بفاعل نحو: جُنَّ زيدٌ، وسُــلَّ عمروٌ، وزُهِيَ الرجل، وما أشــبهَ ذلك، وامَّا الأخفش فذكرَ أنَّ المفعول قد رُفِعَ؛ لأنَّهُ لمّا حُذِفَ الفاعل أُقيمَ مقامهُ(٧٦)، وبعدَ ذلكَ حكمَ المجاشـعي عليهما إذ قال: ((فإنَّ قول سيبويه أُجرِيَ على كلام العرب، وأمَّا الأخفش على مذهبه يرتفع على التشبيه بالفاعل فأجريَ على الأصول، من حيث لا فعل إلَّا ولهُ فاعل))(٧٧).

لقد ذهبَ جمهور النحويين إلى أنَّ الفاعل يُحذف ويُترك، ويُؤتى ما ينوب عنهُ وهو المفعول بهِ، وذلكَ عندَ بناء الجملة للمجهول، نحو: ضُــرِبَ زيدٌ، ويُحذف الفاعل لأغراض متعدِّدة منها، للعلم به، للجهلِ بهِ، أو الخوف منهُ، وما اشبهَ ذلك(٧٨) .

فالمجاشعي بعدما ذكر لنا قول سيبويه والأخفش، حكم عليهما بأنَّ قول سيبويه أجري على كلام العرب أي بمعنى جعل الفعل مبني للمجهول الذي يرفع نائب فاعل، وأمَّا قول الأخفش رفع نائب الفاعل تشبيها للفاعل فأقام مقامهُ. أمَّا عِلَّة رفعه، عند المبرَّد؛ وَهُوَ رفعٌ نَحْو: ضُـرِبَ، زيدٌ

،وظلم عبدُ اللهِ، إنَّما كانَ رفعًا وحد المفعول أنْ يكون نصبًا؛ لِأَنَّك حذفت، الْفَاعِل، وَلَا بُد لكل فعل، من فَاعل؛ لِأَنَّهُ لَا يكون فعل وَلَا فَاعل، فقد صَار الْفِعْل وَالْفَاعِل بِمَنْزِلَة. شَيْء، وَاحِد؛ إِذْ كَانَ يَسْتَغْنِي؛ كل وَاحِد. مِنْهُمَا عَن صَاحبه، كالابتداء، وَالْخَبَر[٧٩].

ويفهم من كلام المُبرّد أنَّ المفعول يرتفع بعد حذف الفاعل من الجملة، وبناء الجملة للمجهول؛ لأنَّ الفعل قد شُغِلَ بهِ فيسَمن فعلٍ إلَّا وله فاعل يكتمل معنى الجملة، وتابعَ ابن السرَّاج سيبويه والمبرد في علة رفع المفعول إذ قال: ((وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلَّا به ولا يستغني دونه ولذلك قلت: إذا كان مبنيًا على فعلٍ. بني للمفعول أردت به ما أردت في الفاعل من أنَّ الكلام لا يتم إلَّا به وقلت ولم تذكر من فعل به؛ لأنك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلَّا نصبًا، وإنَّما ارتفع لما، زال الفاعل، وقام مقامه))[٨٠].

ولاحظ الباحث أنَّ ابن السرَّاج في عِلَّتهِ عن رفع المفعول لم يأتِ بشيءٍ مختلف عمَّا أتى بهِ سيبويه والمبرِّد، فقد كانت بمثابة شرح تلكَ العِلَّة نفسها، أي: أنَّ المفعول يحلّ محلّ الفاعل في جملة الفعل المتعدَّي بحذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول. وقد أوضحَ السيرافي قول سيبويه في باب المفعول في أنَّ الفعل يُصاغ للذي يقع بهِ كما يُصاغ للذي يقع منهُ، إنْ كانت الصيغتان مختلفتين فإذا قلتُ: ضربَ زيدٌ فقد صغتَ ضرب لزيد فرفعته بهِ، وذكرَ في هذا الباب أيضًا الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول آخر فقط، واعتبار ذلك أنك تنظر الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعولين، وقد سمّي فاعله، فإذا أردت أنْ تنقله إلى ما لم يسمّ فاعله حذفت الفاعل وأقمت أحد المفعولين مقامه بصياغة الفعل له، فصار الفعل للمفعول الذي رفعته، ونصبت المفعول الآخر، فصار المفعول متعدّيا إلى مفعول، ولو كان الفعل الذي يسمى فاعله متعدّيا إلى مفعول واحد، ثُمَّ نقلته إلى ما لم يسمّ فاعله، أقمت المفعول مقام الفاعل، فصار الفعل للمفعول، ولا يتعدَّى إلى غيره، لأنَّ المفعول الذي كان يتعدّى إليه قد صار مرفوعًا مصوغًا الفعل، وذلك نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ. وقد كان أصلهُ ضَربَ عمرو زيدًا، فحذفتُ عمرًا، وقلتُ: ضُرِبَ زيدٌ[٨١].

وحدَّدَ ابن الحاجب(ت:٦٤٦هـ) أنَّ كلَّ مفعولٍ حُذِفَ فاعلهُ وأقيمَ هو مقامهُ، وشرطهُ أنْ تغيّر صيغة الفعل إلى (فُعِل) أو (يُفعَل)، ولا يقع المفعول الثّاني من باب(علمت)، ولا الثّالث من باب (أعلمتُ)، والمفعول له، والمفعول معه كذلك[٨٢]. وعلَّلَ ابن مالك قد يُترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي جوازًا أو وجوبًا، فينوب عنه جاريًا مجراه في كل ماله مفعول به أو جار ومجرور أو مصدر لغير مجرد، التوكيد ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل، أو

ظرف مختص متصرف، وفي، نيابة، غير، متصرف أو غير ملفوظ به خلاف، ولا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود وفاقًا للأخفش والكوفيين(٨٣).

يتبيّن لنا أنَّ النحويين رفعوا المفعول كارتفاع الفاعل، أو ارتفاع الابتداء، فشبّهوا رفع المفعول بالفاعل أو المبتدأ. وأحتجَّ من المحدَثين الدكتور أحمد عبد الستار الجواري انَّ قضية النيابة عن الفاعل قضية مصطنعة، مُتكلفة، توقع الدارسين في تعقيد لا موجبَ له وتحملهم على تصور حالٍ لم يقصد إليها منشئ الكلام، وقولنا: (أُخِذَ الكتابُ) إذا أردنا التعبير بالجملة الفعلية، فاذا أردنا أنْ نغيّر بالجملة الاسمية قلنا: (الكتاب مأخوذ) والمعنى من حيث حقيقة الإسناد واحد، وكل ما بين الجملتين من اختلاف هو إرادة معنى الزمن مرة، وعدم إرادته مرّة ثانية، على أنَّهم لا يلتزمون في الجملة الاسمية تقدير الفاعل ثُمَّ حذفه، وقلب صيغة المسند الى صيغة المفعول فلا يقولون: إنَّ الأصل: (زيدٌ أخذَ الكتاب) ثُمَّ حذف الفاعل (المقدم)، فجيء بصيغة اسم المفعول عوضًا عن صيغة اسم الفاعل، فقيل: الكتابُ مأخوذٌ(٨٤).

صفوة القول: إنّ ابن فضّال المجَاشِعي ذكر قول سيبويه والأخفش، وقد حكمَ عليهما وبيّنّا ذلك، وتماشيًا مع ما تمَّ ذكرهُ في أنّ الفاعل يُحذف لأغراض متعددة، منها لغرض معنوي كما في قولهِ تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (٨٥)، فحُذِف الفاعل هنا في الآية الكريمة للعلمِ بهِ(٨٦). وما احتجاج المجاشعي إلَّا بما احتج به العرب في النقل لذا قال: (فإنَّ قول سيبويه أُجرِيَ على كلام العرب،) ورد الأخفش بالاحتجاج إلى العقل فقال: (وأمَّا الأخفش على مذهبه يرتفع على التشبيه بالفاعل فأجريَ على الأصول، من حيث لا فعل إلَّا ولهُ فاعل).

وقد توصّل البحث إلى أهم النتائج من أهمّها:

١. جعلَ المجاشعي رافعَ المبتدأ عندهُ هو الابتداء أي العامل المعنوي هو الذي رفع المبتدأ، وهو مذهب جمهور البصريين.
٢. أوضحَ البحثَ أنَّ المجاشعي كان تابعًا لمنهج البصريين، فهو في كثير من نصوصه يذكرُ قول سيبويه والأخفش والمبرّد وابن السراج.
٣. من سمات منهج المجاشعي في شرحه أنَّه شابه القاضي في التحقق والتحقيق واطلاق الأحكام ممَّا يستحسن منها أو يستقبح، إلا أنّ استحسان تعدد الوجوه كان أحيانا سمة يستعل بها في جواز الحكم النحوي.

٤. إنَّ المجاشعي جعلَ رافع الفاعل بإسناد الفعل إليهِ، فهو متابعٌ لنهج أبي علي الفارسي، وقولهُ يوافق البصريين وبخالف الكوفيين.

الهوامش:

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب(الزمخشري):٣٧.
(٢) شرح عيون الإعراب: ٩٢.
(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٣٨، النهاية في شرح الكفاية:٣/٦٤٩-٦٥٠.
(٤) يُنظر: الكتاب:٢/١٢٦.
(٥) يُنظر: المقتضب:٤/١٢٦.
(٦) يُنظر: علل النحو:٢٦٤، شرح المفصل:١/٢٢٣.
(٧) الأصول في النحو:١/٥٨.
(٨) يُنظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي):١/١٧٥.
(٩) شرح جمل الزجاجي:١/٣٤٠-٣٤١.
(١٠) الإيضاح العضدي:٢٩.
(٥) ينظر: اللمع في العربية:٢٥.
(١١) ينظر: علل النحو:٢٦٣.
(١٢) ينظر: اللمع في العربية:٢٥.
(١٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:١/٢٢٧، الإنصاف في مسائل الخلاف:٣٨-٣٩.
(١٤) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين بين البصريين والكوفيين: ٢٢٥.
(١٥) يُنظر: النهاية في شرح الكفاية:٦٥١.
(١٦) يُنظر: النهاية في شرح الكفاية: ٦٥٣.
(١٧) شرح عيون الإعراب: ٩٢.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) فاطر/٣.
(٢٠) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:١/٢٦٧-٢٦٨.
(٢١) شرح عيون الإعراب: ٩٢.
(٢٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية:٦٤٩.
(٢٣) المقتضب:١/٨.
(٢٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:٧٠-٧١.
(٢٥) يُنظر: علل النحو:٢٦٣.
(٢٦) ينظر: نتائج الفكر في النحو:٣١٢.

(٢٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:١٣٠.

(٢٨) ينظر: النهاية في شرح الكفاية:٦٤٩.

(٢٩) ينظر: شرح عيون الإعراب:٩٣، تفاصيل ذلك: الكتاب:١٢٧/٢، معاني القرآن(الأخفش):٩.

(٣٠) ينظر: شرح عيون الإعراب:٩٣.

(٣١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:٢٧٢/١.

(٣٢) شرح تسهيل الفوائد:٢٧٢/١.

(٣٣) الكتاب:١٢٧/٢.

(٣٤) المصدر السابق :١٢٦/٢.

(٣٥) ينظر: الكتاب:١٢٩/٢.

(٣٦) ينظر: المصدر السابق:١٣٠/٢.

(٣٧) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٩– ٤٠.

(٣٨) الكتاب:١٢٦/٢.

(٣٩) المصدر السابق:٧٨/٢.

(٤٠) المفصّل، في صنعة الإعراب:٤٣.

(٤١) المقتضب: ١٢٦/٤.

(٤٢) يُنظر: الأصول في النحو:٥٨/١.

(٤٣) يُنظر: علل النحو:٢٦٥.

(٤٤) يُنظر: الايضاح العضدي:٢٩.

(٤٥) يُنظر: شرح التسهيل المسمّى(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد):٨٥٣/٢.

(٤٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:١٢٨/١.

(٤٧) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: (السيرافي):٤٥٧/٢.

(٤٨) يُنظر: المدارس النحوية: شوقي ضيف:٦٨.

(٤٩) يُنظر: النحو الوافي:٤٤٧/١.

(٥٠) الفتح/٢٩.

(٥١) يُنظر: معاني القرآن: (للأخفش):٩/١.

(٥٢) شرح عيون الإعراب: ٨٠.

(٥٣) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب:٣٨، الإنصاف في مسائل الخلاف:٦٩، التحفة السنيّة بشرح المقدِّمة الآجرومية:٨٧.

(٥٤) يُنظر: الكتاب:٣٣/١.

(٥٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٦٦، ارتشاف الضرب من لسان العرب:١٣٢٠/٢، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٥٧٥/١.

(٥٦) ينظر: ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٥٧٥/١.

(٥٧) يُنظر :المقتضب:٨/١.

(٥٨) مجالس ثعلب:٤١٧/١.

(٥٩) ينظر: معاني القرآن:١٤٥/١.

(٦٠) يُنظر: الأصول في النحو:٧٣/١.

(٦١) ينظر: الايضاح العضدي:٦٣-٦٤، اللمع في العربية:٣١ المفصّل في صنعةِ الإعراب(الزمخشري):٣٨.

(٦٢) يُنظر: شرح المفصّل(لابن يعيش):٢٠١/١.

(٦٣) يُنظر: توجيه اللمع:١٢٠.

(٦٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب:١٣٢٠/٣، همع الهوامع:٥٧٦/١.

(٦٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٨.

(٦٦) يُنظر: نحو التيسير دراسةٌ ونقدٌ منهجي:٧٣-٧٤.

(٦٧) الأعراف/٥٤.

(٦٨) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:٣٩٢/١.

(٦٩) يُنظر: شرح عيون الإعراب: ٨٠.

(٧٠) شرح كتاب سيبويه(:السيرافي) ٢٦٠/١.

(٧١) ينظر: علل النحو:٢٦٩.

(٧٢) يُنظر: الخصائص:٥٠/١، والمقتصد في شرح الايضاح: ٣٢٦/١، وأسرار العربية:٣٤، وشرح المفصّل:٧٤/١-٧٥، وشرح الرضي على الكافية: ١٧٩/١-٣٣٤-٣٣٥.

(٧٣) أسرار العربية:٧٩.

(٧٤) ينظر: إحياء النحو:٥٣-٧٢-٧٨، اسطورة الأدب الرفيع: ١٥٥-١٥٦.

(٧٥) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:٧٢.

(٧٦) ينظر: الكتاب: ٣٣/١-٣٤.

(٧٧) يُنظر: شرح عيون الإعراب:٨٩.

(٧٨) ينظر: شرح التسهيل:١٢٤/٢، شرح التصريح على التوضيح:٤٢٤/١.

(٧٩) يُنظر: المقتضب:٥٠/٤.

(٨٠) الأصول في النحو:٧٧/١.

(٨١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي):٢٨٨/١-١٨٩.

(٨٢) يُنظر: الكافية في علم النحو:١٥.

(٨٣) ينظر: شرح التسهيل:١٢٤/٢.

(٨٤) يُنظر: نحو الفعل: ٨٩-٩٠.

(٨٥) النساء/٢٨.

(٨٦) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد:١٢٥/٢، حاشية الصبان:٨٧/٢.

المصادر والمراجع

١. القران الكريم

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان محمّد بن يوسف بن حيّان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣. اسطورة الأدب الرفيع: د. علي الوردي، دار كوفان للنشر، بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٩٤م.

٤. إحياء النحو: إبراهيم مصطفى(ت:١٩٦٢م)، القاهرة- مصر، ط٢، ١٩٩٢م.

٥. أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تح: بركات يوسف هبُّود، دار الارقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦. الأصول في النحو: أبو بكر محمّد بن سهل بن السرَّاج النحوي البغدادي(ت:٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط٣، ١٤١٧ - ١٩٩٦م.

٧. الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي(ت: ٣٧٧هـ)، تح: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، السعودية، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بينَ النحويين الكوفيين والبصريين، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٩. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَري(ت:٦١٦هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٠. التحفة السنية بشرح المقدمة الاجرومية بشرح المقدِّمة الآجرومية، محمّد محي الدين عبد الحميد، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، إدارة الشؤون الإسلامية دولة قطر، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد أبو عبد الله، جمال الدين محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت:٦٧٢هـ)، تح: محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة، المؤسّسة المصرية العامة، د. ط، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

١٢. توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخبَّاز(ت:٦٣٩هـ)، تح: د. فايز زكي محمّد دياب، جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمّد بن علي الصبَّان الشافعي(ت:١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٤. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت:٣٩٢هـ)، تح: محمّد علي النجّار، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، ط٤، د.ت.

١٥. ديوان حسان بن ثابت حسَّان بن ثابت بن منذر الأنصاري(ت:٤٠هـ)، تح: عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٦. شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك الطائي، تح: عبد الرحمن السيد، عبد الرحمن بدوي مختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، النجف- العراق، ط١، ١٤١٠-١٩٩٠م.

١٧. شرح التسهيل المسمى(تمهيد القواعد بشرح الفية ابن مالك): محمّد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش(ت: ٧٧٨هـ)، تح: علي محمّد فاخر، دار السلام، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٨. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهري(ت:٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٩. شرح جمل الزجاجي أبو الحسن بن مؤمن بن محمّد بن علي بن عصفور الأشبيلي(ت:٦٦٩هـ)، تح: فوّاز الشعَّار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٠. شرح الرضي على الكافية رضي الدين محمّد بن الحسن الأستراباذي(ت:٦٨٨هـ)، تح: يُوسف حسن عُمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.

٢١. شرح عيون الإعراب أبو الحسن علي بن فضَّال المجَاشِعي(ت:٤٧٩هـ)، تح: حنَّا جميل حدَّاد، مكتبة المنار، إربد- الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٢٢. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان(ت:٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٣. شـــرح المفصـــل للزمخشـــري: أبو البقـاء موفق الـدين يعيش بن علي بن يعيش الموصـــلي(ت:٦٤٣هـ)، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.

٢٤. علل النحو: محمّد بن عبد الله بن العبّاس أبو الحســـن، ابن الورَّاق(ت: ٣٨١هـ)، محمود جاســـم محمّد درويش، مكتبة الرشـــد، الرياض– الســـعودية، ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

٢٥. في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

٢٦. الكافية في علم النحو: ابن الحاجب، تح: صـــالح عبد العظيم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٢٧. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقّب سيبويه(ت:١٨٠هـ)، عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٣هـ–١٩٨٨م.

٢٨. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو عبد الله بن الحسـين العُكبري(ت:٦١٦هـ)، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت–لبنان، دار الفكر، دمشـــق– ســـوريا، ط١، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

٢٩. اللمع في العربية: ابن جنّي، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ط، ٢٠١٠م.

٣٠. مجالس ثعلب: أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب(ت:٢٩١هـ)، تح: عبد الســـلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر، د. ط، ١٩٦٠م.

٣١. المدارس النحوية: شوقي ضيف(ت:١٤٢٦هـ)، دار المعارف القاهرة، ط٧، (د.ت).

٣٢. معاني القرآن: (الاخفش) أبو الحسـن المجاشـعي بالولاء، البلخي ثُمَّ البصـري المعروف بـالأخفش(ت:٢١٥هـ)، تح: هدى محمود قراعـة، مكتبـة الخـانجي، القـاهرة، ط١، ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.

٣٣. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء(ت:٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوســـف النجاتي، محمّد علي النجَّار، دار الكتب المصرية، مصر، ط١، ١٣٧٤هـ–١٩٥٥م

٣٤. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

٣٥. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري(ت:٥٣٨هـ)، تح: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٣٦. المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني(ت:٤٧١هـ)، كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية العراقية، دار الرشيد، د. ط، ١٩٨٢م.

٣٧. المقتضب: أبو العبّاس محمّد بن يزيد، المعروف بالمُبرِّد(ت: ٢٨٥هـ)، محمّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت– لبنان، د. ط، د.ت.

٣٨. نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيلي(ت:٥٨١هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.

٣٩. نحو التيسير دراسةٌ ونقدٌ منهجي، أحمد عبد الستّار الجواري، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط٢، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

٤٠. نحو الفعل، أحمد عبد الستّار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، د. ط، ١٣٩٤هـ–١٩٧٤م.

٤١. النحو الوافي: عبّاس حسن(ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط١٥، د.ت.

٤٢. النهاية في شرح الكفاية ابن الخبّاز النحوي الموصلي، تح: عبد الجليل محمّد عبد الجليل العبادي، دار الكتب المصرية، د. ط، ٢٠٠٩.

٤٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د.ت.

Sources and References

The Holy Quran

-Sipping the Beat from Lisan al-Arab Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din al-Andalusi (d. 745 AH), trans. Rajab Uthman Muhammad, Al-Khanji Library in Cairo, 1st ed., 1418 AH-1998 AD.

-The Legend of High Literature, Dr. Ali al-Wardi, Kofan Publishing House, Beirut-Lebanon, 2nd ed., 1994 AD.

-Revival of Grammar Ibrahim Mustafa (d. 1962 AD), Cairo-Egypt, 2nd ed., 1992 AD.

-Secrets of Arabic Abu al-Barakat Abd al-Rahman ibn Muhammad al-Anbari (d. 577 AH), trans. Barakat Yusuf Habbud, Dar al-Arqam ibn Abi al-Arqam, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1420 AH-1999 AD.

-The Principles of Grammar Abu Bakr Muhammad ibn Sahl ibn al-Sarraj al-Nahwi al-Baghdadi (d. 316 AH), trans. Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Risala Foundation, Beirut-Lebanon, 3rd ed., 1417 - 1996 AD.

-Al-Idah Al-Adhdi Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), trans. Hassan Shadhli Farhoud, University of Riyadh, Saudi Arabia, 1st ed., 1389 AH - 1969 AD.

-Al-Insaf fi Masail Mas'il Mas'il Al-Kufi and Al-Basri Grammarians, Abu Al-Barakat Al-Anbari, Al-Asriya Library, Sidon-Lebanon, 1st ed., 1424 AH - 2003 AD.

-Al-Tabyeen an Madhahib Al-Basri and Al-Kufi Grammarians, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Ukbari (d. 616 AH), trans. Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1406 AH - 1986 AD.

-The Sunnah Masterpiece with an Explanation of the Introduction to Ajrumiyyah, by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Department of Islamic Affairs, State of Qatar, 1428 AH-2007 AD.

-Facilitating Benefits and Completing Objectives, Abu Abdullah, Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani (d. 672 AH), edited by: Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi, Ministry of Culture, Egyptian General Organization, 1st ed., 1387 AH-1967 AD.

- Guidance of the Shining Ahmad bin al-Husayn bin al-Khabbaz (d. 639 AH), edited by: Dr. Fayez Zaki Muhammad Diab, Arab Republic of Egypt, 2nd ed., 1428 AH-2007 AD.

- Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban Al-Shafi'i (d. 1206 AH), Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1417 AH-1997 AD.

- Al-Khasais Abu Al-Fath Uthman bin Jinni (d. 392 AH), trans. Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian General Book Authority, 4th ed., no date.

- Diwan Hassan bin Thabit Hassan bin Thabit bin Mundhir Al-Ansari (d. 40 AH), trans. Abdul Mahna, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 2nd ed., 1414 AH-1994 AD.

- Explanation of Tashil Al-Fawa'id Ibn Malik Al-Ta'i, trans. Abdul Rahman Al-Sayyid, Abdul Rahman Badawi Mukhtun, Hijr for Printing, Publishing and Distribution, Najaf-Iraq, 1st ed., 1410-1990 AD.

- Explanation of the facilitation called (Prelude to the rules with explanation of Ibn Malik's Alfiyyah), Muhammad bin Yusuf bin Ahmad, Muhibb al-Din al-Halabi known as Nazir al-Jaysh (d. 778 AH), edited by: Ali Muhammad Fakhir, Dar al-Salam, Cairo, Egypt, 1st edition, 1428 AH.

- Explanation of Jamal al-Zajjaji, Abu al-Hasan bin Mumin bin Muhammad bin Ali bin Asfour al-Ishbili (d. 669 AH), edited by: Fawaz al-Sha'ar, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1419 AH-1998 AD.
- Explanation of the clarification of the explanation, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad al-Jarjawi al-Azhari (d. 905 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1421 AH-2000 AD.
- Explanation of Al-Radhi on Al-Kafiya, Radhi Al-Din Muhammad bin Al-Hasan Al-Astarabadi (d. 688 AH), trans. Yusuf Hassan Omar, National Library, Benghazi, Libya, 2nd edition, 1996.
- Explanation of Uyun Al-A'rab, Abu Al-Hasan Ali bin Fadhal Al-Majashi'i (d. 479 AH), trans. Hanna Jamil Haddad, Al-Manar Library, Irbid, Jordan, 1st edition, 1406 AH-1985 AD.
- Explanation of the Book of Sibawayh, Abu Saeed Al-Sirafi Al-Hasan bin Abdullah Al-Marzban (d. 368 AH), trans. Ahmad Hassan Mahdali, and Ali Sayyid Ali, Scientific Library, Beirut, Lebanon, 1st edition, 2008 AD.
- Explanation of Al-Mufassal by Al-Zamakhshari, Abu Al-Baqa Muwaffaq Al-Din Ya'ish bin Ali bin Ya'ish Al-Mawsili (d. 643 AH), trans. Emile Badi' Ya'qub, Scientific Library, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1422 AH-2001 AD.
- Reasons for Grammar, Muhammad ibn Abdullah ibn al-Abbas, Abu al-Hasan, Ibn al-Warraq (d. 381 AH), Mahmoud Jassim Muhammad Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh, Saudi Arabia, 1st ed., 1420 AH-1999 AD.
- In Arabic Grammar, Criticism and Guidance, Mahdi al-Makhzoumi, Dar al-Raed al-Arabi, Beirut, Lebanon, 2nd ed., 1406 AH-1986 AD.
- Al-Kafiya in Grammar, Ibn al-Hajib, edited by: Saleh Abdul-Azim, Maktabat al-Adab, Cairo, 1st ed., 2010 AD.
- The Book, Amr ibn Uthman ibn Qanbar al-Harithi by allegiance, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd ed., 1403 AH-1988 AD.
- Al-Lubab fi Ilal Al-Bina' wa Al-I'rab, by Abu Abdullah bin Al-Hussein Al-Ukbari (d. 616 AH), trans. Ghazi Mukhtar Tulaymat, Dar Al-Fikr, Beirut-Lebanon, Dar Al-Fikr, Damascus-Syria, 1st ed., 1416 AH-1995.
- Al-Luma fi Al-Arabiyyah Ibn Jinni, trans. Faiz Faris, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiyah, Kuwait, n.d., 2010 AD.
- Majalis Tha'lab Abu Al-Abbas Ahmad bin Yahya Tha'lab (d. 291 AH), trans. Abdul Salam Muhammad Harun, Dar Al-Ma'arif, Egypt, n.d., 1960 AD.
- Grammar Schools, Shawqi Dayf (d. 1426 AH), Dar Al-Ma'arif, Cairo, 7th ed., (n.d.).

- The Meanings of the Qur'an (Al-Akhfash) Abu Al-Hasan Al-Majashi'i by allegiance, Al-Balkhi then Al-Basri known as Al-Akhfash (d. 215 AH), edited by: Huda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library, Cairo, 1st ed., 1411 AH-1990 AD.
- The Meanings of the Qur'an, Abu Zakariya Yahya bin Ziyad Al-Farra', edited by: Ahmed Youssef Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, Dar Al-Kutub Al-Masriya, Egypt, 1st ed., 1374 AH-1955 AD.
- The Meanings of Grammar, Fadhel Saleh Al-Samarra'i, Dar Al-Fikr, Jordan, 1st ed., 1420 AH-2000 AD.
- Al-Mufassal fi San'at Al-I'rab, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr Al-Zamakhshari, edited by: Ali Abu Malham, Al-Hilal Library, Beirut, 1st ed., 1993 AD.
- Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idah, Abdul Qaher Al-Jurjani (d. 471 AH), Kazim Bahr Al-Marjan, Ministry of Culture and Information - Republic of Iraq, Dar Al-Rasheed, no date, 1982.
- Al-Muqtasab, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid, known as Al-Mubarrad (d. 285 AH), Muhammad Abdul Khaliq Azima, Alam Al-Kutub, Beirut - Lebanon, no date, no date.
- Results of Thought in Grammar, Abu Al-Qasim bin Abdul Rahman bin Abdullah Al-Suhayli (d. 581 AH), ed.: Adel Ahmed Abdul Mawjoud, Ali Muhammad Muawad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st ed., 1412 AH - 1992.
- Towards Facilitation: A Study and Methodological Criticism, Ahmed Abdul Sattar Al-Jawari, Iraqi Scientific Academy, Baghdad, 2nd ed., 1404 AH - 1984.
- Towards the Action, Ahmed Abdul Sattar Al-Jawari, Iraqi Scientific Academy Press, Baghdad, no date. 1394 AH-1974 AD.
- Al-Nahw Al-Wafi, Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar Al-Maaref, Egypt, 15th ed., n.d.
- Al-Nihaya fi Sharh Al-Kifaya, Ibn Al-Khabbaz Al-Nahwi Al-Mawsili, ed.: Abdul Jalil Muhammad Abdul Jalil Al-Abbadi, Dar Al-Kutub Al-Masryia, n.d., 2009.
- The Gathering of the Summaries in Explaining the Collection of the Compendiums, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti, edited by: Abd al-Hamid Handawi, Al-Tawfiqiya Library, Egypt, n.d.,